SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/ZGZK9A26

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

# السياسة الليبية تجاه الهجرة غير القانونية

مصطفى الجهيمي

كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، سبها

**الملخص**

الهجرة قضية قديمة و متجددة في ان واحد ، فقد عرفت البشرية الهجرة مبكرا تحديدا مع بداية وجود الانسان على الارض ، حيث انتقل الافراد والجماعات من مكان الى اخر بحثا عن معيشة افضل او هربا من مخاطر تهدد سلامتهم، وبازدياد اعداد السكان و ظهور الدولة الحديثة اتخذت حركة التنقلات بين الدول شكلا اكثر انضباطا يراعى القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة بالهجرة والتنقل. الهجرة غير الشرعية واحدة من اكبر القضايا واكثرها اثارة للجدل السياسي والتي يطلق عليها احيانا الهجرة غير النظامية وبحكم موقع ليبيا الواقع بين دول المصدر ودول المقر فإنها تتحمل العبء الاكبر -رغم اعتبارها من دول العبور للهجرة – في محاولتها منع دخول المهاجرين اليها وفي حالة دخولهم فإنها تسعى لمنع استعمال اراضيها للوصول الى دول المقر وهذا الامر يترتب عليه اتهامات من دل المقر في انها تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين للوصول الى دول شمال ضفة المتوسط ( دول المقر ) وفي حالة اتخاذ تدابير لمنع المهاجرين غير الشرعيين من الدخول الى اراضيها تتهم من دول المصدر بإساءة التعامل مع مواطنيها الامر الذي حذا بالدولة الليبية لانتهاج سياسات وعقد تفاهمات مع تلك الدول لحماية اراضيها من تسلل المهاجرين غير الشرعيين اليها وعدم استخدامها للوصول الى شمال البحر المتوسط ( دول المقر) فهذه السياسات هي ما نتناوله في دراستنا.و تبرز اهمية الموضوع انه تناول التجربة الليبية في مكافحة الهجرة الغير شرعية في السياسات التي انتهجتها طيلة عقود مضت وتبيان الاسباب الرئيسية وراء زيادة حجم الهجرة غير الشرعية عقب ماعرف بالربيع العربي وانها تقدم اضافة علمية في كونه يبين مدى تاثير تلك السياسات في العلاقات بين الدولة الليبية ودول جنوب الصحراء من جانب وبين الدولة الليبية ودول شمال البحر المتوسط من جانب اخر بملف الهجرة غير الشرعية ، ان هذه الدراسة تساهم في ايضاح و ابراز السياسات الليبية الحالية في الحد من الهجرة غير الشرعية ومدى فعالية تلك السياسات في الحد من الهجرة غير الشرعية او بمعالجة الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية .

**الكلمات المفتاحية:**

الهجرة غير الشرعية
الأمن القومي
السياسات الليبية

# The Libyan policy towards illegal migration

Mostfa Ageela Elgohaimy

Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Sebha

**ABSTRACT**

This research paper examines Libyan policies toward illegal migration and the extent to which these policies have contributed to reducing it. The paper aims to identify the causes of illegal migration and to propose the necessary policies to limit or reduce these causes. It also investigates Libyan migration policies, their effectiveness, and their impact on addressing this phenomenon. To achieve these objectives, the study adopts a descriptive and analytical approach. It describes the policies implemented by the state of Libya, including agreements concluded with countries concerned with migration issues as well as the laws enacted and enforced by the government. These policies are then analyzed to assess their effectiveness and their impact on reducing illegal migration.

**Keywords:**
Irregular migration
International Agreements
Clandestine Migration
Destination Countries
Countries of Origin
Transit Country

*Corresponding author:
E-mail addresses: most.elgohaimy@sebhau.edu.ly

*Article History: Received 28 February 2026 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026*

The study reached several findings, the most significant of which are that the causes of illegal migration tend to intensify in conditions of security instability and disorder. Economic difficulties, the aspiration for a better standard of living, the absence of deterrent laws, and the availability of basic necessities in transit countries have all facilitated the settlement of illegal migrants in those countries.

Based on these findings, the study presents several recommendations, including stricter enforcement of migration laws, the use of modern technology to protect and monitor borders, prevent illegal crossings, and the deployment of Libyan armed forces along the country's border areas with neighboring states, particularly following the security challenges and instability experienced by Libya after 2011 and the subsequent efforts to rebuild the Libyan Arab Army to be deployed along the border strip with neighboring countries.

## 1. المقدمة

الهجرة قضية قديمة و متجددة في ان واحد ، فقد عرفت البشرية الهجرة مبكرا تحديدا مع بداية وجود الانسان على الارض ، حيث انتقل الافراد والجماعات من مكان الى اخر بحثا عن معيشة افضل او هربا من مخاطر تهدد سلامتهم، وبازدياد اعداد السكان و ظهور الدولة الحديثة اتخذت حركة التنقلات بين الدول شكلا اكثر انضباطا يراعى القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة بالهجرة والتنقل .

الهجرة غير الشرعية واحدة من اكبر القضايا واكثرها اثارة للجدل السياسي والتي يطلق عليها احيانا الهجرة غير النظامية وبحكم موقع ليبيا الواقع بين دول المصدر ودول المقر فإنها تتحمل العبء الاكبر -رغم اعتبارها من دول العبور للهجرة – في محاولتها منع دخول المهاجرين اليها وفي حالة دخولهم فإنها تسعى لمنع استعمال اراضيها للوصول الى دول المقر وهذا الامر يترتب عليه اتهامات من دل المقر في انها تتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين للوصول الى دول شمال ضفة المتوسط ( دول المقر ) وفي حالة اتخاذ تدابير لمنع المهاجرين غير الشرعيين من الدخول الى اراضيها تتهم من دول المصدر بإساءة التعامل مع مواطنيها الامر الذي حذا بالدولة الليبية لانتهاج سياسات وعقد تفاهمات مع تلك الدول لحماية اراضيها من تسلل المهاجرين غير الشرعيين اليها وعدم استخدامها للوصول الى شمال البحر المتوسط ( دول المقر) فهذه السياسات هي ما نتناوله في دراستنا.

و تبرز اهمية الموضوع انه تناول التجربة الليبية في مكافحة الهجرة الغير شرعية في السياسات التي انتهجتها طيلة عقود مضت وتبيان الاسباب الرئيسية وراء زيادة حجم الهجرة غير الشرعية عقب ماعرف بالربيع العربي وانها تقدم اضافة علمية في كونه يبين مدى تاثير تلك السياسات في العلاقات بين الدولة الليبية ودول جنوب الصحراء من جانب وبين الدولة الليبية ودول شمال البحر المتوسط من جانب اخر بملف الهجرة غير الشرعية ، ان هذه الدراسة تساهم في ايضاح و ابراز السياسات الليبية الحالية في الحد من الهجرة غير الشرعية ومدى فعالية تلك السياسات في الحد من الهجرة غير الشرعية او بمعالجة الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية .

وتكمن اشكالية البحث في سؤال رئيسي / ماهي السياسات التي اتخذتها الدولة الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

وتعتمد فرضية الدراسة على الاجابة على اشكالية البحث ويمكن تحديدها في الاتي:

- اتخذت الدولة الليبية عدة سياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعقد عدة اتفاقيات سواء مع دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط وابرزها الاتفاقية الليبية الايطالية او مع دول جنوب الصحراء .

ومنهجية الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة والمنهج التحليلي المقارن لتحليل البيانات والمقارنة بينها ومن خلالها يمكن الوصول الى السياسات الاكثر فعالية في موضوع الهجرة غير الشرعية

## 2. الدراسات السابقة

1- دراسة نبيل زكاوي (2016) ،دراسة بعنوان جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الابيض المتوسط (ابعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاوروبي ) تهدف الدراسة الى توضيح ان ظاهرة الهجرة لايمكن اقتصارها على الجانب الاقتصادي انما هي ظاهرة سياسية امنية عابرة للحدود الدولية كما تبين ان المنطقة المتوسطية من اهم بؤر الهجرة غير الشرعية وخلصت الدراسة على

ان هناك اتفاق ضمني على التغاضي عن اسباب الهجرة الغير شرغية وتقتصر الجهود على مكافحة اثارها

–وان منطقة حوض البحر المتوسط ستستمر بؤرة للهجرة بمختلف ابعادها

وان الهجرة مجارية لطبيعة الصراعات المسلحة في بلدان الثورات العربية المطلة على حوض البحر المتوسط .

2-دراسة وليد السيد ( 2024) بعنوان اثر الهجرة غير الشرعية على الامن القومي الليبي -هدفت الدراسة الى التعرف على كل الاسباب والعوامل التي تؤدي الى الهجرة غير الشرعية وتهدف الى تحديد تداعيات الهجرة غير الشرعية وعرض البروتوكولات والقوانين التي اصدرتها السلطات الليبية والتي وفعت عليها للحد من الهجرة غير الشرعية وخلصت الدراسة الى ان

-الدول الاوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها خدمة لمصالحها

-تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للمشكلات الاقتصادية

-الهجرة غير الشرعية اصبحت تهدد امن الدول المصدرة والمستقبلة

3- دراسة د. يوسف كريم (2018) بعنوان الهجرة في العلاقات المغربية الافريقية - هدفت الدراسة الى تبيين اثار السياسات الاوروبية الصارمة لمراقبة حدودها وانعكاسات تداعياتها على العلاقات المغرب مع الدول الافريقية مصدر المهاجرين

وخلصت الدراسة الى ان

قضية الهجرة الغير شرعية لاتعني المغرب فقط بل تعني المنظومة

الاوروبية والدول المصدرة للهجرة خاصة الافريقية والمغاربية
وان الدول المصدرة والمستقبلة والعبور مطالبة بالالتزام بتدابير حكيمة للهجرة وتقاسم مواردها وامكانياتها وتجاربها لايجاد اجوبة مقنعة لتفاقم الطاهرة من سنة لاخرى .

4- دراسة زروق العربي (2014) بعنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها واليات المواجهة –هدفت الدراسة الى
التعرف على الاسباب الحقيقية التي تدفع لتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية
معرفة التدابير الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة
وخلصت الدراسة الى ان الاسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة الغير شرعية متمثلة في سوء الاحوال المادية و الاجتماعية وعدم توفر فرص العمل
ولمكافحة الظاهرة ضرورة اطلاق مبادرة مشتركة بين الدول لمراقبة الحدود المشتركة
تبادل المعلومات الامنية حول المنظمات الاجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية

5-دراسة محي الدين المدني وجمال عبدالعزيز(2019)بعنوان الاليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ضوء قواعد القانون الدولي للاجئين –هدفت الدراسة الى اظهار اهمية القانون الدولي للاجئين وايضا تهدف الى تعريف الفرق بين اللجوء والهجرة وابراز الجهود الدولية في حماية المهاجرين غير الشرعيين
وخلصت الدراسة الى ان اللجوء حالة انسانية تستدعي التدخل لمساعدتها
وان بلدان المشرق تستضيف حاليا اعداد كبيرة من المهاجرين وان مفهوم الهجرة اوسع من مفهوم اللجوء وان كل لجوء هجرة وليس كل هجرة لجوء.

وقد تم تقسيم هذا البحث الى محورين مهمين هما
المحور الاول / اسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية
المحور الثاني / السياسة الليبية اتجاه الهجرة غير الشرعية

**المحور الاول : اسباب الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها غلى الدولة الليبية**

**اولا : مفهوم الهجرة**

الهجرة ظاهرة قديمة تعود الى بداية الانسان في التنقل مع بقاءه لفترة اطول في اماكن تتوفر فيها سبل العيش غير ان هذه الظاهرة تغيرت وتطورت بعد ان اصبحت تقوده الى الانتقال من موطنه الاصلي الى موطن اخر وهذا الامر يترتب عليه تجاوز حدود مجموعات بشرية اخرى اما عابرا لها او مستقرا بها وترجع اسباب ذلك الى قسوة المعيشة والظروف الصعبة التي عانها في موطنه الاصلي ورغبة منه في تحسين وضعه .

الهجرة لغة / من فعل هجر اي ترك الشيء وهاجر تعني ترك وطنه وفي لسان العرب الهجرة ضد الوصل وهي الخروج من ارض الى ارض اخرى واصل الهجرة هي الخروج من البادية الى المدن (1)

الهجرة اصطلاحا / هي الانتقال من منطقة الى اخرى سواء فرادى ام جماعات *بحثا عن وضع افضل

وهي ايضا مغادرة الشخص اقليم دولته او الدولة المقيم فيها الى اقليم دولة اخرى بنية الاقامة فيها بصفة دائمة او مؤقتة (2)

وتعرف الامم المتحدة الهجرة بانها الانتقال من منطقة جغرافية الى منطقة جغرافيا اخرى لتغيير محل الاقامة ولو لفترة محدودة

وفي تعريف آخر عُرفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم، تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال؛ ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

اما الهجرة الغير شرعية او الهجرة الغير قانونية او الهجرة السرية باختلاف مسمياتها رغم وحدة مضمونها هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والاقامة بدولة اخرى بطريقة غير مشروعة (3)

وعرفت الهجرة غير الشرعية او السرية بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان لآخر بطرق تخالف القوانين الخاصة بالهجرة المحلية والدولية، ويُعرف هذا النوع من الهجرة باسم الهجرة غير القانونية، أو الهجرة غير الشرعية (4)

ويمكن القول بان الهجرة الغير شرعية هي دخول الافراد الى دولة غير دولتهم بدون الحصول على تاشيرة دخول او من دون المرور عبر المنافذ المسموح بها للدخول -متسللا للحدود- ويصبح مخالفا لقوانين الهجرة والتنقل بين الدول .

كما تعرف الهجرة الغير شرعية بانها وسيلة يتبعها الأشخاص للوصول الى دولة معينه بطرق غير رسيمة او غير قانونية, او بمعني اخر بطرق سرية, بخروج المواطن من دولته بشكل غير مشروع, سواء كان هذا الخروج من المنافذ †المشروعة المخصصة للخروج من الدولة او الغير مشروعة، تعد هذه الظاهرة من الظواهر الإنسانية الأكثر تعقيدا, وذلك لتنوعها وتعدد دوافعها واختلاف ات‡جاهاتها (5)

**ثانيا : اسباب الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على الدولة الليبية /**

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تسعى غالبية حكومات الدول الى القضاء عليها والتصدي لها خاصة بعد انتشار عصابات الهجرة غير الشرعية الذين يعملون على تجميع المهاجرين مقابل الحصول على مبالغ طائلة ، وتعريض حياة المهاجرين للخطر المؤكد حدوثه. لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حديثة العهد، بل بدأت منذ فترة الستينات في القرن الماضي، وهي ظاهرة تشكل جريمة على بلدان الدول الأوروبية التي تعد المكان المناسب للمهاجرين لتلبية حاجاتهم والهروب من الفقر، لذلك فإن قضية الهجرة مرتبطة بكثير من الأسباب والدوافع كالفقر، واشتعال الحروب والنزاعات المسلحة، وقيام الأزمات السياسية، وانحدار مستوى الحريات العامة، وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكثير من بلدان العالم الثالث كذلك فإن افرازات العولمة وخاصة المتغيرات العلمية، والتكنولوجية جميعها رمت بظلالها على مجتمعات العالم الثالث فقربت المسافات بينها، وجعلت العالم يشبه مجتمع القرية الصغيرة بكل ما فيه من متناقضات.

فظاهرة الهجرة الغير شرعية مرتبطة بالعديد من الدوافع والأسباب، ومنها

الفقر في الدول النامية، والحروب والنزاعات المسلحة، والأزمات السياسية، وتدني الأوضاع الاقتصادية وغيرها، وساعد على زيادة انتشار الظاهرة بين دول االتطور التكنولوجي في الاتصالات الذى جعل العالم كله بمثابة قرية صغيرة، ساعد ذلك على معرفة الافراد للمجتمعات الأخرى وما يدور فيها واصبح هناك تباين للفرد بين المجتمع الذى يعيش فيه والمجتمعات الأخرى.

ومن هذه الأسباب التي تدعو الي الهجرة الغير شرعية:

_ العوامل الاقتصادية: حيث يؤدي التباين في المستويات الاقتصادية بين الدول الطاردة والدول المستقبلة للسكان، وهذا التباين يعد هو العامل الأساسي لزيادة الهجرة الغير شرعية وخاصه دول العالم الثالث، نتيجة أيضا لعدم وجود تنمية في هذه البلدان، وخير مثال على ذلك الدول التي لا تزال تعتمد في اقتصادها على الزراعة كعامل أساسي بالإضافة للتعدين وذلك لا يضمن استقرار الدولة اقتصاديا او لا يساعد على عملية التنمية المستدامة، ذلك وفى المقابل الدول التي تكون ذات مستوي اقتصادي مرتفع ودخل كبير مثل دول أوروبا الصناعية التي تعد حافزا للأفراد على لهجرة غير القانونية للتمتع بالرفاهية ووجود فرص عمل، ودخل مرتفع.(6)

_ الإضرابات السياسية: وتتمثل في الاضطهاد وعدم الاستقرار، والخوف من المصير المجهول، وعدم صون الحريات جراء الصراع على السلطة من جانب ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الاوضاع الظالمة القائمة من جانب اخر كل هذا يعد من العوامل التي تعد حافزا سياسيا للهجرة الغير شرعية، او الهجرة السرية ، مما يشكل تهديدا للأمن وعدم استقرار لدي الدول والافراد والمجتمعات، ومن اهم الأسباب السياسية أيضا الحروب الاهلية، لان المهاجرين يبحثون عن المناطق الأكثر امنا، ومن اكثر هذه المناطق التي توجد بها الإضرابات السياسية هي منطقة جنوب المتوسط وافريقيا.[§]

_ أسباب امنية: تعد الأسباب الأمنية من اهم الأسباب الدافعة للهجرة الغير شرعية، وبالأخص في دول العالم الثالث، وذلك يظهر فيها تراجع دور السلطات والأجهزة الأمنية في حفظ وضبط الامن، وذلك ما ادي أي خروج الافراد من [**††]مكان الإقامة لدولة أخرى للاحتماء بها، وأيضا بارتكاب الأشخاص الجرائم في بلدهم يؤدي الي هروبهم من السلطات عن طريق الهجرة الغير شرعية، وذلك يكون بسبب البطالة في البلد الطاردة، ولذلك بالنسبة لهؤلاء تعد الهجرة الغير قانونية السبيل الوحيد لهم للحصول على فرص عمل جيدة.(7)

_ ثورة الاتصالات: كان لثورة الاتصالات تاثيرها المباشر على الشباب من خلال معرفة التطور الذي وصلت اليه المجتمعات الغربية ومقارنتها بمجتمعاتهم، ، وبذلك زادت الرغبة في الهجرة الغير شرعية من المناطق النامية مثل قارة افريقيا الى المناطق المتقدمة(8)

_ العامل الجغرافي: يعد العامل الجغرافي دافعا مهما للهجرة الغير شرعية من خلال القرب الجغرافي الذي يكون بين المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية، وخاصة التي تكون عن طريق البحر، وابرز مثال على ذلك الحدود البحرية بين قارة افريقيا وقارة أوروبا، والتي لا تتجاوز في بعض المناطق 14 كيلومتر فقط، مما يسهل عملية الهجرة الغير شرعية.(9)

_ الأوضاع الاجتماعية: دافع مهم للهجرة غير الشرعية سوء الاوضاع الاجتماعية ومن امثلة ذلك التفكك الاسري، وضعف الروابط الاجتماعية مثل( انعدام القيم والعادات والتقاليد، ،التفاوت الطبقي)، كل هذه العوامل من أسباب زيادة الهجرة الغير شرعية والرغبة فيها.(10)

_ الأسباب الدينية: يعد الاضطهاد الديني من العوامل التي تساعد على الهجرة الغير شرعية، وذلك لان الافراد يسعون الى الدول التي تحترم الطقوس الدينية والمذاهب، بالإضافة الى انها لا تشكل أي نوع من الاكراه الديني.(11)

كما هناك اسباب اخرى تتعلق بشباب دول العالم الثالث و طموحاته مثل الاعتقاد في الانتقال الى العالم الأوروبي سيكون افضل بكثير من المجتمع الذى يعيشون فيه، وانهم مع انتقالهم الى اوروبا سوف يجدون فرص العمل والرفاهية الكاملة التي قد تكون منعدمة في بلادهم، و يكون هذا التحفيز الى حد كبير من قبل السماسرة والمهربين لاستغلال اولئك الشباب في تزيين المجتمعات الأوروبية لهم، بالإضافة الي دور شبكات التواصل الاجتماعي التي أدت الى زيادة رغبة الشباب في الهجرة من خلال ابراز وتحسين صورة هذه المجتمعات .(12)

بالإضافة الى أسباب أخرى تعد تشجيعا للهجرة غير الشرعية، ومنها السياسات الأوروبية التي كانت عاملا مشجعا للهجرة السرية فتمثلت في إجرائيين وهما:

الأول: اغلاق الحدود الذي طبقته منذ عام 1974 ، والتي أدت الى حصر اشكال الهجرة الغير شرعية في ثلاث أنماط، وهي التجمع الاسرى واللجوء والهجرة السرية.

الثاني : الذى ساهم في التشجيع على الهجرة الغير شرعية بشكل كبير، وذلك من خلال تسوية اوضاع المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهذه العملية اتخذتها بعض الدول الأوروبية بعد غلق حدودها، كتجربة لحل مشكلة الهجرة الغير شرعي[‡‡]ة، وغيرانه كان لهذه العملية اثرا سلبيا كبيرا على هذه الدول لأنها عملت على تشجيع الهجرة الغير شرعية على الدخول خلسة ظننا منهم ان وضعيتهم ستسوى فيما بعد، كما جعلت شبكات التهريب تتضاعف.(13)

_ التخلف كدافع من دوافع الهجرة الغير شرعية: والتخلف يعد من عوامل التشجيع على الهجرة الغير شرعية، ومثال علي ذلك حلف شمال الأطلسي، فان دول الحلف تنظر لدول الضفة الجنوبية ، او دول العالم الثالث انها تمثل تهديدا للغرب، تهديدا ضد امن الدول الأوروبية من خلال الإرهاب، والمخدرات، والهجرة الغير شرعية، والذى ينطوي على العديد من المشاكل تحت هذه الظاهرة بالنسبة لهم، منطقة جنوب المتوسط تسمي منطقة العالم الثالث، والتي تعد منطقة مليئة بالمشاكل التي تؤثر سلبيا على امن الدول ، ومنها انخفاض مستوي المعيشة لغالبية السكان كمستوى الدخل المنخفض وأزمة السكن وانعدام التغطية الصحية وانتشار الامية، وكذلك من خلال انخفاض إنتاجية العمل في هذه الدول ومعدل النمو السكاني المرتفع والتبعية الاقتصادية للخارج العولمة: تعتبر العولمة عاملا مشجعا للهجرة الغير شرعية وخاصة في الدول النامية، وعلى الجانب التالي تري الدول الكبرى المتقدمة انها شهدت تحولا كبيرا في التكنولوجيا، وانها زادت من حجم التجارة الدولية، وادي ذلك الي حركة ضخمة في دوران راس المال عبر الحدود.(14)

ويري البعض ان على الرغم من هذه التنقلات ان هناك حد من حرية انتقال اليد العاملة عبر الدول، بالإضافة الي ان العولمة الاقتصادية اثرت على تدفقات رؤوس الأموال والمنتجات والافراد عبر الحدود، وذلك ما ادي الى اعتبار هذا عبئا للدول النامية يضاف الى همومها الأخرى الخاصة ، بتدني

حركة الاستثمار المباشر حول العالم، ونري ذلك من خلال التطورات في تكنولوجيا الاتصال و الاعلام ووسائل التواصل الدولي وشبكات الانترنت والاتصال ، سهل ذلك من مضاعفة حركة الهجرة الغير شرعية فيما اعتبرته الدول من مخلفات العولمة، وادي ذلك الى سوء العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية او بين دول ضفتي المتوسط.

ولكن نجد ان حكومات الدول التي ينطلق منها المهاجرون الغير شرعيون هم من يتولون مسؤولياتهم، وخاصة في حالات الإساءة او عدم احترام القوانين او خرقها، ونرى ان من اهم الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة من قبل الافراد هو عدم وجود فرص عمل، والعيش في تهميش من حكوماتهم، الامر الذى جعل هؤلاء الافراد يسارعون من اجل الهجرة في مجابهة الاخطار والهجرة بأي ثمن، بهدف الوصول الى مناطق توفرلهم فرص معيشة افضل.

للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية وقد تكون علي كل من الدول المصدرة والدول المستقبلة لها، ودول العبور وفي كافة المستويات أمنيا وسياسيا واقتصادي واجتماعيا ا، والتي تتمثل في انتهاكات لحقوق الإنسان، وغياب الحريات و بفعل نقل الافراد من مكان لمكان اخر دون فحص هؤلاء الأشخاص طبيا، وزيادة الصراعات الداخلية ونشوب الحروب ، وغيرها من الآثار السلبية التي تؤثر بشكل كبير على سيادة الدول .

وبالنسبة للدول المستقبلة فانها توجد بها عوامل عديدة بمثابة عوامل جذب للهجرة غير الشرعية وتتمثل في حاجه تلك الدول للايدي العاملة، وذلك لتعويض العجز في القارة الأوروبية بالإضافة إلى التسهيلات التي تنظمها هذه الدول للمهاجرين مثال ان المانيا عرضت على المهاجرين غير الشرعيين العمل في قطاع الزراعة مقابل منحهم الاقامة الدائمة ومنحهم مستندات للتنقل بحرية داخل الدولة .

و فضلا عن الآثار العديدة للهجرة الغير شرعية في مختلف الجوانب، تعتبر عاملا مهما في ظهور الجريمة المنظمة وايضا الاتجار بالبشر، وتتميز هذه الجرائم بعدم معرفة هوية مرتكبيها، وايضا تساعد الهجرة غير المشروعة على دخول العديد من الأسلحة والمتفجرات والتي تزعزع الاستقرار في الدول المستقبلة لها، بالإضافة إلى ظهور الأفكار المتطرفة.

وبذلك تسعي الدول إلي مكافحة الهجرة غير الشرعية نتيجة للآثار التي واجهتها وذلك من خلال اتخاذ بعض الآليات القانونية، ويجب أن تكون هذه الاليات آليات فعالة ورادعة للحد من هذه الظاهرة، ومن الناحية الأمنية فعلى الدول مواجهة وهي الهجرة غير الشرعية والتي تعد جريمة ،عن طريق القيام بالعديد من الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع وقوع هذه الجريمة.

( في ليبيا، يواجه عدد من المهاجرين المقيمين في البلاد ظروف قاسية. يواجه المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يصلون إلى ليبيا بغرض واضح هو العبور إلى أوروبا بصورة غير شرعية ظروف هي الأسوأ، بغض النظر عما إذا كانوا محتجزين في مراكز الاحتجاز أو يعيشون في بيئات حضرية ، وحتى في مارس 2020 في وقت ذروة الجائحة في إيطاليا، استقل العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا القوارب بنفس الطريقة أملًا في الوصول إلى الشمال. زاد هذا التوجه فقط على مدار أشهر ووصل إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2017 في الفترة من يناير حتى سبتمبر 2021 ، ارتفعت الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا من 1,400 في عام 2019 إلى 7,800 في 2020 زيادة بواقع خمسة أضعاف ثم زادت لأكثر من الضعف مرة أخرى لتصل إلى 18,100 في عام 2021) (15)

ومن آثار الهجرة الغير شرعية على امن الدول الاتجار بالبشر حيث يؤثر سلباً على الدول المصدرة لها على النحو التالي:

من الناحية الاقتصادية تتأثر هذه الدول بفقدانها للأيدي العاملة وفقدانها للشباب من ابنائها، وهم عماد وقوة الدول وبفقدهم تكون الدولة الأم هي الخاسرة مهما كانت أسباب هجرتهم فانهم لن يعودوا وسيؤثر ذلك على بلادهم مستقبلاً (16)

الناحية السياسية بالنسبة للدولة المصدرة والتي يهاجر أبنائها لأسباب سياسية أو اقتصادية فأن أسرهم حتماً ستكون غير راضية عن النظام السياسي الذي أفقدهم أبناءهم ودفعهم للهجرة والشتات والعذاب على أيدي تجار البشر وهذا لن يكون في مصلحة الحكام والدولة.

الناحية الاجتماعية كذلك ستتأثر الدولة من الناحية الاجتماعية فسفر الشباب سيؤثر علي المجتمع وفقده أبنائه الأقوياء كما أنهم سينشئون جيلاً جديداً مناهضاً لثقافة بلاده الأم، وحتى إذا عادوا لبلادهم فإنهم سيكونون أقرب للثقافات الأجنبية وستزداد الاختلافات بين الأجيال في المجتمع مما يفقد المجتمع تماسكه وانسجامه، كما أن بعضاً من الذين هاجروا ونتيجة لما تعرضوا له من تعذيب. وأن من أسوأ أنواع الانتهاكات في حق المهاجرين غير الشرعيين تلك المرتبطة بالاستغلال الجنسي والاتجار والسخرة، وينجم هذا من غياب السبل القانونية أمامهم، فالنساء يدفعهن ضعفهن للتورط مع شبكات الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين بهدف تغطية نفقات السفر والوصول إلى أوروبا لتتحول أحلامهم إلى استغلال والعبودية ويتعرض الأطفال إلى انتهاكات عدة كأن يتخلى أحد الوالدين عنه أو كلاهما وغالباً ما يتعرضون لظهور شبكات إجرامية محلية وعابرة §§ للأوطان والاتجار بالأشخاص وتعرضهم للعنف الجسدي والنفسي ، ومن المؤكد في هذه الحالة أن هؤلاء المهاجرين لن يكونون مفيدين لبلدانهم.(17)

ومن الآثار السلبية التي عادت على دول العبور ودول المقصد حيث لا يوجد اختلاف كبير بين دول المقصد والعبور بالنسبة لأثر المهاجرين غير الشرعيين، إذ كثيراً ما تتحول دولة العبور إلى دولة مقصد وذلك لأن بعض المهاجرين يضطرون أحيانا للبقاء لفترة من الزمان قد تطول أو تقصر على حسب مطالبات العصابات فقد يطالبون أحياناً بمبالغ كبيرة لا تتوفر لدى المهاجر فيضطر للعمل في دولة المعبر لتوفير المال، وأحياناً يتعرض للسرقة والابتزاز أيضاً فلا يجد أمامه سوى العمل في هذه الدولة أو أحياناً لصعوبة السفر بسبب الرقابة كل ذلك يجعل المهاجر موجوداً ومقيماً في دولة المعبر دون علمها، ولكن الاختلاف يحدث بالنسبة لممارسي الاتجار بالبشر والتهريب .

ومن الآثار الصحية التي تؤثر على الامن القومي للدول دخول المهاجرين على الجوانب الصحية في الدولة، فالمهاجرين غير الشرعيين في بعض الأحيان يكونون حاملين لبعض الأمراض المعدية، ودخولهم بصورة غير شرعية لا يسمح بالفحص عليهم أو يتيح الفرصة للسلطات الحكومية معالجتهم أو توفير الوقاية والرعاية الصحية لهم خاصة وأنهم يكونون منهكين من مشقة السفر عبر طرق غير ممهدة ووسائل نقل ليست جيدة وتكون صحتهم العامة بائسة حيث أن تجار البشر يحرصون على إضعافهم وتجويعهم وربما يظلون بدون ماء لعدة أيام وذلك لضمان فرض سيطرتهم على المهاجرين ومنعهم من محاولات الهرب أو الاحتجاج أو التذمر حيث يكون المهاجر كالأسير، لا

يستطيع فعل أو قول شيء، وكل هذا يجعل المهاجرين عرضة للأمراض والعدوى. (18)

كما يكو***ن على الدولة تحمل الصرف على هؤلاء المهاجرين وهي لا تدري بأعدادهم مما ينشأ عنه أزمات في السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان ، كما يؤدي لزيادة الضغط على المرافق الحكومية، كما أن المهاجرين وبسبب احتياجهم للمال يقومون بأي عمل وبأي ثمن مما يؤثر سلباً على العمالة المحلية.

ومن الآثار السياسية والأمنية حيث وجود المهاجرين غير الشرعيين يمثل خطراً كبيراً على أمن واستقرار الدول إذ أن غالبية تجار البشر لهم ارتباطات بالجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية، وتعد التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية أهم مصادر تمويل هذه التنظيمات مثل القاعدة والجماعات المماثلة لها.

تعد الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الحتمية لحالة المنع التي تواجه الشباب، وهو رد فعل طبيعي لغلق الباب امام الشباب في الهجرة الشرعية ونتيجة للسياسة التي تتبعها الدول الغربية في هذا المجال، والتي كانت لها اثار عكسية، حيث زادت من وتيرة الهجرة الغير شرعية، والسرية وزادت من اعداد المهاجرين الغير شرعيين بشكل كبير، بالإضافة الى انها ساهمت في الرفع م†††ن تكلفة الراغبين للهجرة القانونية او الشرعية بشكل كبير، وفسحت المجال امام عصابات الهجرة الغير شرعية وتجار البشر الذين يعملون عبر الحدود من اجل الحصول علي الأموال .(19)

**المحور الثاني : السياسات الليبية اتجاه الهجرة غير الشرعية**

تعد ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من دول الجوار الأفريقي ، ولصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد الأجانب المقيمين فيها بصورة غير مشروعة يتجاوز 612222 نسمة وبنسبة 32 %من إجمالي السكان، ومن أهم الاسباب التي تجعل ليبيا منطقة جذب للمهاجرين غير الشرعيين، والذين يعتبرون ليبيا منطقة عبور لهم هو الموقع الجغرافي: حيث أنها تقع على سواحل البحر الأبيض المتوسط شمال أفريقيا، كما يبلغ طول الساحل الليبي قرابة 1900 كم، ويبلغ طول حدودها الشرقية مع مصر والسودان قرابة 1432 كم، ويبلغ طول حدودها مع تشاد والنيجر 1352 كم جنوباً. بلإضافة إلى أن طول حدودها الغربية مع تونس والجزائر يبلغ 1015 كم، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، خاصة بعد احداث ماعرف بالربيع العربي في ليبيا، والتي أدت إلى الانفلات الأمني وعدم مراقبة حدود الدولة مع دول الجوار. (20)

شهد مطلع عام 2011م بداية القلاقل السياسة والامنية في ليبيا، وكان الأمر عكسيا بأن الهجرة من ليبيا الى الخارج، وتمثل الموقف الليبي في المرحلة التي تلت سقوط نظام حكم في ليبيا خلال هذا العام في أن المنطقة شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة السلطات الليبية على فرض سيطرتها على الوضع الامني، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الظواهر ، كتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وارتفاع نسبة المهربين .

وكون ان ظاهرة الهجرة الغير شرعية هي ظاهرة عابرة للقارات اعتمد الاتحاد الاوروبي على تشكيل اطار استراتيجي في العمل الجماعي مع دول جنوب المتوسط من اجل حماية حدودها من الهجرة الغير شرعية وقد نظمت مجموعة من الاستراتيجيات وهي:

**أولا: الاستراتيجية الأمنية:**

تعد الاستراتيجية الأمنية من اهم الآليات التي اتخذتها دول اوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية بحيث ركزت الدول على تكثيف الاجهزة الأمنية لمحاربة الهجرة الغير شرعية ة من بين الاجهزة (وكالة فرونتكس وهي هيئة متخصصة انشأها الاتحاد الاوروبي عام 2004 وتهدف الى تشديد الحراسة على الحدود والشواطئ الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية وحمايتها في حالة الطوارئ )بالإضافة الى إنشاء قوات الأوروفورس وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا، وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية، تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط: فرنسا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، كذلك اتفاقية شنغن: 1985 وشنغن هي بلدة صغيرة في لكسمبورغ على الحدود مع كل من فرنسا والمانيا. وقعت على الاتفاقية الدول الثلاثة إضافة الى بلجيكا وهولندا وفي 2005 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ليصبح عدد اعضائها 26 بلداً أوروبياً منها 22 بلداً من الاتحاد الأوربي.

كل هذه الآليات الأمنية تسعى وتعمل على تقنين الهجرة غير الشرعية، ومراقبة الحدود بالإضافة الى اتخاذ الإجراءات الامنية الفورية للحفاظ على النسيج الاجتماعي الاوروبي من الجنسيات والتباينات العرقية القادمة الى اوروبا بشكل غير شرعي (21)

**ثانيا: الاستراتيجية السياسية:**

تعد الآليات السياسية ضرورية جدا للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وقد وضعت دول الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات تتكاتف جهودها لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وكان من أبرزها الآليات التالية

حوار 5+5 الذي انعقد في روما عام 1990 وشارك فيها كل فرنسا، جزائر، تونس، ليبيا، ايطاليا، المغرب

ويهدف الحوار الى ايجاد خطة شاملة لمعالجة المشاكل التي تتعلق بمسائل الهجرة الغير شرعية بالتنسيق مع الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، وذلك من خلال إرجاع المهاجرين الغير شرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، ومعاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرين عاما، بالإضافة الى عقوبات اخرى تتعلق بغرامات مالية متفاوتة

ان ليبيا من الدول التي وقعت على اتفاقيات و بروتوكولات لمكافحة الهجرة الغير الشرعية والجرائم المرتبطة بها وسنعرض لاهم الاتفاقيات والبروتوكولات التي شاركت فيها ليبيا وهي :

-الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود: وهي وكالة متخصصة لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوروبي، وقد شكل هذا الاتحاد من خلال اتفاقية دبلن الأولى والثانية بين عامي2000 و 2001 واللتين اقرتا بتقاسم المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء. وقد تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوروبا، وكانت ليبيا هي الحاضنة الأولى خارج أوروبا. ومن أهم وظائف المنظمة تعزيز آليات التعاون العملي على الحدود الخارجية للأطراف الموقعة على الاتفاق بقصد العمل على إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية، أو سواحل

الدول العبور التي انطلقوا منها من خلال اتفاقية مبرمة مع تلك الاطراف بغرض وقف المهاجرين الغير شرعيين، وتدعيم السواحل بدوريات بحرية، للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل.(22)

- اتفاق 5 + 5 :أعلن عن هذا الاتفاق عام 1990 ، ويشمل دول المغرب العربي الخمس (تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا وليبيا ) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى . ويناقش هذا الاتفاق ثلاثة محاور رئيسة وهي

ا-المحور الأمني: ويركز هذا المحور على البحث عن حلول للقضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. أما عمليا فقد حثت الاتفاقية على إنشاء فرق أمنية لتعزيز الرقابة على مستوى دول المغرب العربي، ودول الاتحاد الاوروبي، بحيث تكون مجهزة بأحد وسائل الاتصال والسيا رات والمراكب البحرية لرصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم

ب- المحور الاقتصادي: حيث يؤكد هذا المحور على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية الاقتصادية لليبيا. وفي ظل الفوضى والانفلات الأمني، فإن الدولة الليبية تخسر الكثير من رسوم دخول الإفراد، ورسوم الجمارك، مما يعني ذلك انها ستخسر الكثير من الرسوم والتي تعد مردوداً اقتصادياً للدولة بسب عدم ضبط الحدود.

ج- المحور الاجتماعي والثقافي: ركزت الاتفاقية على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال و حماية التراث.

- اتفاق الشراكة الأورو متوسطي: أو ما يسمى بمسار برشلونة لعام 2000 ، ويعد من الاتفاقيات التي شملت المغرب العربي والذي اكد على ثلاثة محاور سياسية و امنية مرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحور اقتصادي مرتبط بالسوق الحرة، والثالث اجتماعي مختص بقضايا حقوق الإنسان، والذي يتمخض عنه قضايا المهاجرين والهجرات غير الشرعية، ويضم دول الاتحاد الأوروبي اثنتي عشرة دولة من منطقة الشرق الأوسط منها ليبيا، وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، قبرص، تركيا، سوريا،

-اتفاقية الجوار الأورومتوسطي: وهي عبارة عن اتفاقية موقعة بين إيطاليا وليبيا عام 2000 وتدور الاتفاقية حول موضوع الهجرة غير الشرعية باعتبارها من الدول المجاورة في جنوب المتوسط. وفي عامي 2003 و 2004 شملت الشراكة الإيطالية الليبية اتفاقية إعداد ضباط الشرطة الليبية وحرس الحدود الليبي وتدريبها، وتمويل إيطالي لبرامج احتجاز المهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا وإعادة توطينهم. وهكذا يلاحظ من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات مدى اهتمامها والتزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع دول الاتحاد الاوروبي ودول المغرب العربي المجاورة.(23)

**ثالثا: الاليات القانونية والامنية التي وضعتها الدولة الليبية للحد من الهجرة الغير الشرعية**

اهتمت الدولة الليبية الى حد كبير للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بوضع العديد الآليات القانونية والأمنية، التي اتخذها المشرع الليبي للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وعقاب كل من يشارك في هذه الجريمة التي صنفتها دول العالم الثانية عالمياً في الخطورة بعد الإرهاب، ونجد ان المشرع الليبي يولي ظاهرة الهجرة غير المشروعة اهتماما كبيراً، لذلك وضع لها آليات قانونية وأمنية، وسوف نعرض أهم هذه الاليات والقوانين، التي تم وضعها للحد من هذه الظاهرة.

- القانون رقم ( 6) لسنة 1987 م

هذا القانون تم وضعه بهدف تنظيم الدخول والإقامة للأجانب إلى ليبيا وخروجهم منها، وحدد هذا القانون شروط دخول الأجانب إلى ليبيا وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم إذا كان حاصل على جواز، أو وثيقة سفر وتأشيرة صحيحة بالدخول، أو المرور، أو الإقامة.

ويجرم هذا القانون الدخول إلى ليبيا والبقاء فيها بشكل غير نظامي، بيد أن هذا القانون لم يميز بين المهاجرين، أو اللاجئين، أو طالبي اللجوء، أو ضحايا الإتجار بالبشر، أو المهاجرين ممن هم عرضة للضرر أو المهاجرين الأطفال، أو غيرهم من المهاجرين ممن هم بحاجة إلى حماية دولية لحقوق الإنسان، أو بمعنى آخر الذين يحتاجون إلى حماية من قلاقل الدولة التي يقيمون على ارضها وهم بمثابة اجانب فيها(24)

وتم تعديل هذا القانون وهو رقم 6 لسنة 1987 م بالقانون رقم 2 لسنة 2004 م، وذلك لتقيد شروط منح تأشيرات الدخول، واشترط التعديل على جميع الأشخاص من غير المواطنين باستثناء بعض الدول العربية من هذا التقيد للحصول على تأشيرة سارية لدخول البلاد، كما شدد هذا التعديل بعض العقوبات، ونص صراحة لأول مرة على مصطلح تهريب المهاجرين، وعاقب على جريمة تهريب المهاجرين بالحبس مدة لا تقل عن سنة ،وبغرامة لا تقل عن ألف دينار.

وقد جرم القانون الليبي بتنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب في ليبيا، وذلك للمادة 1 والمعدلة بقرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم 89 لسنة 1997م بشأن إضافة منفذين للدخول إلى ليبيا والخروج منها، يكون الدخول إلى الأراضي الليبية أو الخروج منها من المنافذ التالية: رأس جدير، العوينات، الكفرة، وغيرها من المنافذ المخصصة للدخول والخروج إلى الأراضي الليبية .

-القانون رقم ( 19 ) لسنة 2010 م

و نُظم هذا القانون بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ولكن يجب الاشارة إلى أن القانون رقم 6 لسنة 1987 م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها يعتبر مكم لاً للقانون رقم 19 لسنة 2010 م بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة في حالة عدم وجود تعارض بينهما.

والقانون رقم ( 19 ) لسنة 2010 م يتعامل بشكل صارم مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة، ولم يخرج هذا القانون بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة على النظام العقابي العام في القانون الجنائي الليبي، حيث جمع بين العقوبات السالبة للحرية والعقوبات المالية، بالإضافة إلى ارتباط العقوبة بظروف التشديد والإعفاء من العقوبة والمصادرة كعقوبة لهذه الأعمال، ولكن يجب الاشارة إلى أن هذا القانون لم يخالف المعاهدات والقوانين الدولية الأخرى في هذا الشأن. (25 )

- جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية:-

أنشئ جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بموجب قرار رقم 386 لسنة 2014 م مقره الرئيسي في طرابلس وله عدة فروع في باقي أقاليم الدولة، وهو يتبع وزارة الداخلية، إلا أنه يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ومنح عدة اختصاصات تنفيذية من أهمها الآتي:

_ إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية والمشتركة فيها بما يكفل حفظ الأمن والنظام العام في البلاد.

_ وضع الخطط الإستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير

الشرعية بدولة ليبيا.

_ اعداد وتنفيذ الخطط الأمنية لمكافحة جرائم تهريب الأشخاص والتسلل.

_ ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا ووضعهم بمراكز الإيواء ومتابعتهم واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

_ جمع المعلومات والتحري عن قضايا الإتجار بالبشر والجريمة المنظمة وقضايا تهريب الأشخاص والتسلل وتبويبها وتصنيفها والتنسيق مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة لملاحقة الجناة والمتهمين.(26)

_ إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والحد منها واقتراح تطوير أساليب العمل وإدخال التقنية العلمية الحديثة للحد من هذه الظواهر الإجرامية.

ويركز هذا الجهاز على الإدارة العامة للدوريات و التمركزات الأمنية سابقاً إلى أن صدر قرار بتأسيس جهاز مستقل لمكافحة الهجرة غير شرعية

الذي نص بأن تدمج في الجهاز الإدارة العامة للهجرة غير المشروعة التابعة لوزارة الداخلية، كما ينقل للعمل بالجهاز منتسبي الإدارة المذكورة بذات أوضاعهم ‡‡‡الوظيفية، بمعنى آخر بنفس الرتبة الوظيفية، على أن يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك

- مصلحة الجوازات والجنسية:-

هي هيئة أنشأت لحق التمتع بالشخصية القانونية والاعتبارية وتم إنشاء مصلحة الجوازات والجنسية بدولة الاستقلال سنة 1951 م، ومرت بمراحل تطور عديدة آخرها سنة 2008 م عندما تحولت الإدارة العامة للجوازات إلى مصلحة الجوازات والجنسية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سنة 2008 م ومقرها الرئيسي بليبيا في مدينة طرابلس، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ولها فروع في كافة المدن الليبية ، وهذه الهيئة تختص بكل من المهام التالية (27)

_ إصدار ومنح جوازات السفر والبطاقات الوطنية وتنظيم الحصول عليها.

_ ضبط حركة الدخول والخروج إلى ليبيا عبر المنافذ المعتمدة.

_ إصدار الموافقات بمنح تأشيرات الدخول والمرور الأجانب عن طريق القنصليات

وتتبع هذه المصلحة عدة إدارات لها خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى رأسها إدارة مباحث الجوازات، وتتولى هذه الإدارة أعمال البحث والتحري وضبط المخالفين للقوانين المنظمة للدخول والخروج والإقامة في الأراضي الليبية. وكذلك إدارة المنافذ التي تتولى مراقبة الجوازات داخل المنافذ الرسمية الحدودية والبحرية والمطارات، بالإضافة إلى مكتب شؤون الأجانب ،وفروع مصلحة الجوازات المنتشرة في مختلف المدن الليبية، بالإضافة إلى ذلك توجد إطارات أخرى تهتم بشؤون الهجرة ، منها وزارة العمل والتأهيل ،والتي تتولى الإشراف على عملية حصر العمالة الوافدة في مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص، كما أن وزارة الصحة تتولى منح الشهادات الصحية ،التي هي شرط أساسي للحصول على الإقامة، للعمل في كل من القطاعين العام والخاص(28)

- جهاز مكافحة التسلل والتهريب.

تم إنشاء هذا الجهاز التابع لهيئة السيطرة بالقيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، بموجب قرار القائد العام رقم ( 281 ) لسنة 2020 م، وكما تم يوجب هذا القرار ندب أفراد من وزارة الداخلية لمدة سنة، وجاء هذا القرار نتيجة للمطالب المستمرة من قبل سكان المنطقة الشرقية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة المجرمين الذين يقومون بإدخال المهاجرين، وتوفير لهم المأوي داخل الأراضي الليبية.

بالإضافة إلى المعاهدات المشتركة التي عملت الدولة الليبية على عقدها بالشراكة مع ايطاليا ومن هذه المعاهدات: معاهدة الصداقة والشراكة عام 2008 ، وتنص مواد هذه المعاهدة فيما يخص - والتعاون بين ليبيا وإيطاليا- وتم توقيع هذه المعاهدة في مدينة بنغازي ووقعت بتاريخ 2008/8/30 وتنص بنود هذه الاتفاقية فيما يخص الهجرة غير النظامية، ومكافحتها بالمشاركة بين الدولتين، وعلى إن يعمل الطرفان على إنجاز منظومة لمراقبة الحدود، بالاستعانة بالشركات الإيطالية بالقدرات الفنية والتمويل وان تدفع 50 % §§§من التكاليف، وأن يتعاون الطرفان في تحديد مبادرات ثنائية واقليمية في الدول التي تصدر الأفراد الغير شرعيين، والحد من هذه الهجرات.(29)

بالإضافة إلى ما سبق توجد إطارات أخرى تهتم بشؤون الهجرة منها وزارة العمل والتأهيل والتي تتولى الإشراف على عملية حصر العمالة الوافدة في مختلف المؤسسات في القطاعين العام والخاص، كما أن وزارة الصحة تتولى منح الشهادات الصحية التي هي شرط أساسي للحصول على الإقامة أو العمل ايضا في القطاعين العام والخاص .

وتوصلت من خلال الدراسة الى النتائج التالية :

ان الهجرة الغير شرعية تنشط في ظل الفوضى الامنية وهذا ما اكدته في دول الثورات العربية حيث استغل مهربو وتجار البشر وعصابات التهريب الفراغ الامني وغياب القانون والفوضى في تلك الدول في تسيير قوافل الهجرة غير الشرعية . (عندما كانت الحرب الليبية في ذروتها عام 2011 بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين 70 الف شخص اعلنت الوكالة الاوربية لحماية الخدود –فرونتكس- في 10 مارس 2015 ان العدد وصل الى 275 الف في عام 2014) (30)

ان المشكلات الاقتصادية وحلم الوصول الى الرفاهية في العيش سبب في طلب الهجرة ودافع رئيسي لدي الشباب في الدول الفقيرة للهجرة الى الدول المتفدمة ان غياب القوانين الرادعة وتوفر الاحتياجات الضرورية وسهولة العيش سهل من مهمة المهاجرين الغير شرعيين في الاستقرار في دول العبور والتي تعتبر ليبيا احداها .

الخاتمة

ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للحدود وتعتبر من الظواهر الخطيرة على الامن القومي للدول خصوصا للدول المستقبلة وطيلة عقود مضت استطاعت الدولة الليبية ايقاف العديد من قوافل الهجرات الغير الشرعية سواء بعقد اتفاقيات و تفاهمات مع دول الجوار وتبادل المعلومات و زيادة التدابير الامنية في حماية الحدود وفي المساهمة في خلق فرص عمل في الدول المصدرة من خلال دعم للاستثمار في تلك الدول وانشاء شركات ومصانع ومشاريع زراعية فيها

غير ان العقد الاخير وبعد الفوضى الامنية التي اجتاحت دول الجوار بما فيها

ليبيا اثرت بشكل كبير على ليبيا فيما يتعلق بالهجرة رغم انها دولة عبور الا انها اصبحت دولة مقر لكثير من المهاجرين خصوصا بعد ما عرف بالربيع العربي رغم محاولات القوات المسلحة العربية الليبية لتامين الحدود الجنوبية والشرقية بعد ان كانت مستباحة من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر .

وتوصلت الدراسة الى التوصيات التالية

1- اعادة تامين الحدود ونشر القوات العربية الليبية على طول الحدود مع دول الجوار

2- تفعيل القوانين مكافحة الهجرة الغير شرعية ووضع قوانين اكثر صرامة ضد عصابات المهربين او محاولة امتهان التهريب

3- نظرا لطول المساحات للحدود الليبية مع دول الجوار يلجا للتقنية في حماية الحدود واستخدام وسائل اكثر تطورا في مراقبة الحدود لمنع التسلل اليها

4- السعي لدعم المستثمرين الليبين في افريقيا جنوب الصحراء وحماية حقوقهم للمساهمة في تنمية تلك الدول وتوفير فرص عمل لمواطني تلك الدول حتى يسهموا في التقليل من الهجرة غير الشرعية .

**3. النتائج والمناقشة**

يمكن كتابة النتائج والمناقشة تحت عنوان واحد أو تحت عنوانين منفصلين. في حالة البيانات المجدولة توضع الجداول والأشكال داخل المتن في أول موقع متاح عقب ذكرها برقمها في المتن. ويستحب عدم إعادة كتابة الأرقام المذكورة بالجداول ويفضل الإشارة إلى وجودها بالجدول أو الشكل وتناقش النتائج بالتفصيل بالاستعانة بالمراجع ذات الصلة بالبحث. لا يجوز تكرار نفس النتائج في جدول وشكل.

**4. الاقتباس والهوامش**

1/ د زروق العربي ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، النديم للنشر، بيروت ،ط1 ،2014 ص 20

2/ المرجع نفسه ص20

3/ نفس المرجع السابق ص20

4/ سامح حافظ ، ظاهرة الهجرة الغير شرعية في مجتمعنا العربي ، دار اقرا للنشر ،2023، ص4

5/ وليد عبد العال ، اثر الهجرة غير الشرعية على الامن القومي الليبي، المركز الديمقراطي العربي ، 2019،ص5

6/ سامح محمد حافظ ،مرجع سبق ذكره ص 4

7/وليد عبد العال مرجع سبق ذكره ص 5

8/ المرجع نفسه ص 5

9- محمد ابوزيد ، اثر الهجرة غير الشرعية على الامن القومي الليبي 2011-2017 رسالة ماجستير ص 27

10- المرجع نفسه ص 28

11- محمد ابوزيد ، مرجع سبق ذكره ص 29

12/ محمد ابوزيد ، مرجع سبق ذكره ص 29

13- نلمرجع نفسه، ص29

14/ نلمرجع نفسه، ص29

15/ ماتيو فيلا ، الهجرة غير الشرعية طريق طويل لاصلاح الشراكات ص14

16-/ وليد عبدالعال ،مرجع سبق ذكره ص8

17/ وليد عبدالعال ،مرجع سبق ذكره ص8

18/محمد ابوزيد ، مرجع سبق ذكره ص74

19/ وليد عبدالعال ، مرجع سبق ذكره ص9

20/ سامح حافظ ،مرجع سبق ذكره ض 14

21- وليد عبدالعال ، مرجع سبق ذكره ص 1

22- محمد ابوزيد مرجع سبق ذكره ص 48

23- محمد ابوزيد مرجع سبق ذكره ص 48

24- محمد ابوزيد مرجع سبق ذكره ص 49

25 -محمد ابوزيد مرجع سبق ذكره ص 49

26- وليد عبدالعال مرجع سبق ذكره ص 10

27- وليد عبدالعال مرجع سبق ذكره ص 10

28/ وليد عبدالعال مرجع سبق ذكره ص 10

29/ الاتفاقية الايطالية الليبية

30/ نبيل زكاوي، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الابيض المتوسط ابعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاورابي ص 27

**5. قائمة المراجع**


1- ندي جمال حرحور ، ليبيا والهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي ،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2024

2- هاجر سعد الغرياني ، الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، ليبيا ، 2012

3- مجموعة باحثين ، الهجرة الدولية و الديناميات السوسيومجالية السياقات التجليات الافرازات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط1 ، برلين ، 2021

4- وكالة الامم المتحدة للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم ، 2022

5- وكالة الامم المتحدة للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم ، 2024

6- الاتفاقية الليبية الايطالية 2008

7- محمد محمد ابوزيد، الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير

8- سامح محمد حافظ ،،ظاهرة الهجرة الغير شرعية في مجتمعنا، دار اقرا، 2023

9- نبيل زكاوي ،جيوسياسية الهجرة غير الشرعية بحوض البحر الابيض المتوسط ابعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاوروبي

10- وليد عبدالعال اثر الهجرة الغير شرعية على الامن القومي الليبي ، المركز العربي الديمقراطي 2019